

# أثر بنود الدخل الشامل على قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية المصرية

<b>أ. نبيل عبدالباقي محمود منصور</b> مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة أسيوط	<b>د. طه زكريا أبو كريشة</b> أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ورئيس مجلس قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة أسيوط	<b>د. أحمد محمد الشهير سيد عمر</b> أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة جامعة أسيوط
--	---	---

## ملخص البحث:

لا جدال أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة وأحدث تغيير شاملاً في بنية المعلومات المالية ومدلولاتها إلي أجل طويل . وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة .

إن التطور الحادث في أسس القياس المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيم العادلة لا بد أن يرافقه تطور في أسس الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيم العادلة أيضاً ، إذ أصبحت منشآت الأعمال والخدمات مطالبة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية بإفصاح أوسع وأكثر تفصيلاً عن بنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة مثل الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والمترتبة على القياس طبقاً للقيمة العادلة ( بنود الدخل الشامل ) .

وقد توصل البحث إن معلومات الدخل الشامل لن تكون بديله عن صافي ربح العام ، وكذلك قائمة الدخل الشامل لن تكون بديلة عن قائمة الدخل التقليدية ، وإنما تقدم قائمة الدخل الشامل معلومات مكملة للقوائم المالية الحالية ، ولذلك فإن إجمالي الدخل الشامل وصافي ربح العام معاً ( إجمالي دخل الفترة ) له تأثير أقوى من تأثير صافي ربح العام فقط على أسعار الأسهم ، ولذلك إذا ما قورنت قائمة الدخل الشامل كبديل عن قائمة الدخل التقليدية وتأثيرها على أسعار الأسهم والتدفقات النقدية فإن قائمة الدخل التقليدية يكون تأثيرها ذو دلالة إحصائية معنوية على كل من أسعار الأسهم والتدفقات النقدية ، ومن ثم فإن بنود الدخل الشامل تؤثر على قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية المصرية .

## ١- موضوع البحث وأهميته :

يكمن الهدف الرئيس للمحاسبة المالية في تقديم المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي القوائم المالية ، وبخاصة المستثمرين والدائنين الحاليين والمرقبين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ، ولقد عانى علم المحاسبة على مر السنوات الطويلة الماضية مشكلتي القياس والإفصاح ، على الرغم من التطوير والتحديث المستمرين في وضع المعايير المحاسبية وتعديلها لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية لتحقيق اهداف مستخدمي القوائم المالية (١) .

ولقد ثار جدل أكاديمي ومهني منذ منتصف القرن الماضي لتحديد أساس القياس المحاسبي ، فهناك دعاة المدرسة الكلاسيكية ( مثل ليتلون وبتون) اللذين يريان أن الوسيلة المثلى للقياس المحاسبي يجب أن تعتمد على أساس التكلفة التاريخية ، لكونها الوسيلة المثلى للحفاظ على موضوعية القياس ، بينما يرى رواد المدرسة التفسيرية منذ أربعينيات القرن العشرين (مثل كانون) قصور أساس التكلفة التاريخية عن تصوير الواقع المالي للشركات ، ولابد من تقريب القياس المحاسبي من خلال استبدال التكلفة التاريخية بالقيمة الجارية ، وهذا الجدل تم إحيائه في سبعينيات القرن العشرين ، وعلى الأخص عندما تجاوز التضخم في أمريكا ١٤% سنوياً ، مما حدا بمجلس معايير المحاسبة المالية إلى إصدار المعيار رقم (٣٣) لعام ١٩٧٩ الذي ألزم الشركات بضرورة الإفصاح عن تعديل القوائم المالية متضمنه اثر التضخم ، وكذا الإفصاح عن القيم العادلة لبعض عناصر القوائم المالية ، ولقد ترك هذا الإفصاح اختيارياً في منتصف الثمانينيات وذلك بعد ان تقلص التضخم في أمريكا ، كما قل الجدل المهني بشكل جذري منذ ذلك التاريخ ، ولكن استمرت المطالبات الأكاديمية وبعض جهات المستفيدين باستمرار عملية الإفصاح عن القيمة العادلة سواء كان إفصاحاً الزامياً أو اختيارياً (٢) .

ومنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين بدأت مطالبات كثيرة باستخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات المالية ، واستجابت المنظمات العلمية والمهنية لهذا التوجه باستخدام محاسبة القيمة العادلة ، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) العديد من المعايير المحاسبية من أهمها المعايير أرقام (١٠٧)، (١١٥)، (١٣٣)، (١٤٠)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧) .

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) والذي أطلق عليها لاحقاً معايير التقارير المالية الدولية Financial Reporting International بإصدار مجموعة من المعايير التي تؤكد السير في نفس الاتجاه والتي من أهمها المعايير المحاسبية أرقام (١٦) ، (٣٢) والذي ادخل عليه تعديلات كثيرة في السنوات من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٧ ، (٣٦) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٢٢) ، وتبعتهما في ذلك معايير المحاسبة المصرية الصادر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٦ والمعدلة بموجب قرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تعتبر ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية طبقاً للتمهيد الوارد في مقدمة المعايير المحاسبية المصرية حيث تخضع الموضوعات التي لم تتناولها في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ويعتبر من أهم تلك المعايير والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاسبة القيمة العادلة المعايير المحاسبية أرقام (١٠)، (١٦)، (٢٣)، (٢٥)، (٢٦)، (٣٢)، (٣٤)، (٤٥) .

إن التطور الحادث في أسس القياس المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيم العادلة لابد أن يرافقه تطور في أسس الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيم العادلة أيضاً ، إذ أصبحت منشآت الأعمال والخدمات مطالبة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية بإفصاح أوسع وأكثر تفصيلاً عن بنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة مثل الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والمرتبطة على القياس طبقاً للقيمة العادلة ( بنود الدخل الشامل ) .

وقد ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة ٢٠١٥<sup>(٣)</sup> ضمن الإطار أن الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك تسويات إعادة التقييم والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر " قائمة الدخل " لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى ) .

وتتضمن بنود الدخل الشامل الآخر ما يلي :

- التغيرات بالزيادة أو النقص في فائض إعادة التقييم (معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة ) .
- المكاسب والخسائر الاكتوارية على نظام المزايا المحدد وفقاً للفقرة "أ٩٣" من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) مزايا العاملين .
- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي (معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية ) .
- المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس ) .
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر عن أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس ) .

وتأتى أهمية هذا البحث من اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر ، وذلك بسبب التوجه العالمي نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي تتجه بشكل صريح نحو إحلال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدلاً من أساس التكلفة التاريخية ، والذي يزيد من أهمية الموضوع التوجه القائم الآن على التعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من أجل العمل على تنقيح الإطار المفاهيمي للمحاسبة الحالي ، وذلك من أجل إعداد قوائم مالية توفر المعلومات المحاسبية المفيدة لعملية اتخاذ القرارات ، والتي تشمل شكل ومحتوى ومكان التقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر .

## ٢- تحليل نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وموقف البحث الحالي :

يتيح عرض الدراسات السابقة تحقيق عدة جوانب إيجابية ترتبط مباشرة بالبحث الحالي، لعل من أهمها اكتشاف الفجوة البحثية، وتصميم منهجية البحث وعملياته الإجرائية، وأخيراً تقييم تلك الجهود لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية . وفيما يلي عرضاً موجزاً لنتائج أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف الوقوف على جهود الباحثين في هذا المجال، وكمنطلق لتحديد دور البحث الحالي وما يمكن أن يضيفه في هذا الصدد، وذلك كما يلي :

هدفت دراسة (Maines & McDaniel , 2000)<sup>(٤)</sup> إلى بيان أثر خصائص الدخل الشامل على أحكام المستثمرين غير المتخصصين بعد صدور المعيار رقم (١٣٠) عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عام ١٩٩٧ ، والخاص بالتقرير عن الدخل الشامل ، حيث سمح هذا المعيار للشركات بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة الدخل أو قائمة مستقلة أو ضمن قائمة التغيير في حقوق الملكية . ومن هنا سعت الدراسة إلى بيان أثر إتباع أي من بدائل العرض على أحكام المستثمرين غير

المتخصصين ، خاصة أثر الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع على ممارسة إدارة الأرباح . وقد توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين العاديين يفشلون في تحديد الأرباح أو الخسائر للأوراق المالية المتاحة للبيع عندما يتم عرض هذه المعلومات في قائمة التغير في حقوق الملكية ، ولكن عندما يتم الإفصاح عن هذه المعلومات في قائمتين منفصلتين للدخل الشامل فإن ذلك يعزز قدرتهم على كشف أي ممارسات لإدارة الأرباح من خلال البيع الاختياري للأوراق المالية المتاحة للبيع ، وقد اتفقت دراسة (Sak & Casper , 2001)<sup>(٥)</sup> مع نتائج الدراسة السابقة حيث توصلت إلى أن الدخل الشامل يعكس مدخل المحافظة على رأس المال العيني ، وأن عناصر الدخل الشامل ذات أهمية مرتفعة للمستثمرين .

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (حسنا عطية ٢٠١٩)<sup>(٦)</sup> أن القدرة التنبؤية للدخل الشامل عند الإفصاح عنه في قائمة مستقلة أكبر من قدرته التنبؤية عند الإفصاح عنه في قائمة الدخل التقليدية ، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القدرة التنبؤية للدخل الشامل بصافي الدخل المستقبلي باختلاف بديل الإفصاح عنه في القوائم المالية ، كما تبين وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل على اخطاء تنبؤات المحللين الماليين ولكن التأثير في حالة الإفصاح في قائمة الدخل الشامل أكبر معنوية مقارنة بالإفصاح عنه في قائمة الدخل التقليدية ، أي أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة يجعل التنبؤات أقل تشتتاً ( أكثر دقة ) .

وعلى خلاف ذلك خلصت دراسة (Pandji, et al.,2006)<sup>(٧)</sup> لعدم وجود تأثير لإشارة بنود الدخل الشامل على قرار الشركات باختيار طريقة عرض الدخل الشامل وعلى قرار المستثمرين ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Banks, et al.,2018) ودراسة السيد حسن (٢٠١٩)<sup>(٨)</sup> .

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Fernandez, & Arana , 2010)<sup>(٩)</sup> إلى تقييم أثر بنود الدخل الشامل الآخر على العائد على حقوق الملكية مقارنة بنفس المعدل وفقاً لقائمة الدخل التقليدية ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير هام إحصائياً على العائد على حقوق الملكية متضمناً بنود الدخل الشامل مقارنة بالعائد على حقوق الملكية وفقاً لصافي الدخل التقليدية خلال سنوات الدراسة ، وقد توصلت دراسة (أحمد عصيمي ٢٠١٢)<sup>(١٠)</sup> إلى وجود قوة تفسيرية لبنود الدخل الشامل الأخرى على تغير أسعار الأسهم للبنوك السعودية والتي تكون مع صافي الربح الدخل الشامل . كما توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يفسر نسبة عالية حوالي ٥٥% من تغيرات أسعار الأسهم للبنوك السعودية ، واتفقت كل من دراسة (Lin & Rong , 2012) ، ودراسة (Brian, et al.,2016) ، ودراسة سامي هليل (٢٠١٩) مع هذا الاتجاه أيضاً<sup>(١١)</sup> .

أما دراسة (Jones & Smith , 2011)<sup>(١٢)</sup> هدفت إلى المقارنة بين مكاسب أو خسائر استثمارات أوراق مالية التي يتم التقرير عنها ضمن بنود الدخل الشامل ، وبين مكاسب أو خسائر استثمارات أوراق مالية بغرض المتاجرة التي يتم التقرير عنها ضمن قائمة الدخل من حيث أثرهما على خاصية الملاءمة وخاصية القدرة على التنبؤ وخاصية الاستمرارية ، وترى هذه الدراسة أن كل من مكاسب وخسائر استثمارات الأوراق المالية المتاحة للبيع وبغرض المتاجرة هي في الغالب بنود متميزة في طبيعتها فهي بنود عارضة قدرتها في المساعدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية قليلة ، وتمثل جزء قليل من قيمة

المنشأة ، وطبقاً لمعايير المحاسبة الحالية فإن مكاسب وخسائر استثمارات الاوراق المالية بغرض المتاجرة يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل ، أما مكاسب وخسائر استثمارات الاوراق المالية المتاحة للبيع فيتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل الشامل لحين تحققها وعندئذ يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن خاصية الملاءمة تتوافر في كل من بنود الدخل الشامل الآخر والبنود الخاصة وصافي الدخل والتدفقات النقدية ، ولكن توافر الملاءمة المتعلقة ببنود الدخل الشامل أقل من البنود الخاصة وصافي الدخل والتدفقات النقدية ، كما أن خاصية الاستمرارية في البنود الخاصة تأخذ صفر (لأنها بنود عارضة) ، وفي بنود الدخل الشامل الأخرى تأخذ قيمة سالبة عبر الزمن ، أي أن مكاسب وخسائر بنود الدخل الشامل ومكاسب وخسائر البنود الخاصة مختلفين في طبيعتهما وذلك فيما يتعلق بخاصية الاستمرارية ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن البنود الخاصة لها قدرة كبيرة على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية المستقبلية ، بينما بنود الدخل الشامل الأخرى قدرتها على التنبؤ ضعيفة ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة ( Bareja, et al.,2019 ) ، و دراسة ( Harasheh, et al.,2020 )<sup>(١٣)</sup>.

### وبتحليل نتائج الدراسات السابقة يمكن تقسيمها إلى قسمين :

( أ ) القسم الأول دراسات سعت لبيان أثر تعدد بدائل الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل على ملاءمة المعلومات المحاسبية وعلى قرارات المستثمرين ، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات فيما بينها ، ولقد حسم معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٥ طريقة عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة مستقلة ، حيث نص في الفقرة "٨١" أنه يجب على المنشأة الإفصاح عن كافة بنود الدخل الشامل التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة "قائمة الدخل التقليدية" والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر " قائمة الدخل الشامل " .

(ب) القسم الثاني من الدراسات السابقة سعت إلى بيان أثر معلومات الدخل الشامل على كل من الأداء المالي للمنشآت ، وإدارة الأرباح و على قرارات المستثمرين مقارنة بالدخل التقليدي ، ولقد تباينت نتائج تلك الدراسات ، حيث أثبتت بعض منها أفضلية معلومات الدخل الشامل مقارنة بمعلومات صافي الدخل التقليدي ، بينما دراسات أخرى لم تجد أي دلالة إحصائية على أفضلية معلومات الدخل الشامل عن الدخل التقليدي ، ولا يختلف الحال بالنسبة للدراسات العربية ، وهذا يعد دافع من دوافع الدراسة الحالية ، حيث تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية أنها تأتي بعد أربع سنوات على صدور المعيار المصري رقم (١) عرض القوائم المالية لعام ٢٠١٥ والذي ألزم الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل .

### ٣ - مشكلة البحث :

وُجّهت انتقادات عديدة للدخل التقليدي كمقياس للأداء ومنها عدم اعترافه بالتغيرات في قيم الأصول والالتزامات سواء أكانت فعلية أو تضخمية وذلك لاعتماده على التكلفة التاريخية ، وبالتالي يخفق في إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة ، ودفعت تلك الانتقادات المنظمات المهنية للمحاسبة وكذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تحولت إلى مجلس معايير المحاسبة

الدولية (IASB) إلى الاهتمام بطرق عرض المعلومات المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية ، وكذلك التوسع في عرض قائمة الدخل المحاسبي لتشمل العمليات غير المستمرة وصولاً الى بنود الدخل الشامل " Comprehensive Income " ، وتفيد معلومات الدخل الشامل في تقييم الأداء المالي للشركات بالإضافة إلى المساعدة في الحكم على قدرة وفاعلية المنشأة في توظيف الموارد الإضافية .

ويتبلور التساؤل الرئيس في هذا البحث بالإجابة عن السؤال التالي : " هل يساعد تبني مفهوم الدخل الشامل كمقياس للأداء المالي للشركات على تلافي أوجه القصور في الاعتماد على التكلفة التاريخية وكذلك تلافي صعوبات ومشكلات استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم والتقارير المالية وبما يُحسن من قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية " .

#### ٤ - أهداف البحث :

يسعى البحث - بصفة رئيسة - إلى تحقيق الأهداف التالية:

( أ ) تحليل مفهوم الدخل الشامل ومبرراته وأهميته في كل من الأدب المحاسبي والمعايير المحاسبية المصرية والمعايير الدولية والأمريكية .

(ب) التعرف على أهمية بنود الدخل الشامل وانعكاسه على القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة .

#### ٥ - فرض البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث يمكن صياغة الفرض الرئيس للبحث كما يلي:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل عن صافي ربح العام على قرارات المستثمرين "

#### ٦ - منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال التحليل النظري للدراسات والبحوث السابقة - على المستوى الأكاديمي - التي تتناول مفهوم الدخل الشامل ، وكذلك إصدارات المنظمات المهنية بخصوص موضوع الدراسة ( منها معيار التقرير المالي الدولي رقم (١) ) " عرض القوائم المالية " والمعيار المصري المقابل له رقم (١) المعدل ٢٠١٥ - على المستوى المهني - والذي يلزم الشركات بإعداد قائمة دخل شامل) ، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات عن مدى أهمية المعلومات الناتجة عن تطبيق مفهوم الدخل الشامل بالإضافة إلى التوصل إلى مقاييس يمكن استخدامها في التقييم المالي للشركات . وسوف يتم إجراء دراسة تطبيقية بهدف تحليل وتقييم دور مدخل الدخل الشامل في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة ، ومدى مساهمة بنود الدخل الشامل في تحسين القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة .

## ٨- مكونات البحث :

على ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولاً : مفهوم الدخل الشامل وأهمية الإفصاح عنه .

ثانياً: مكونات الدخل الشامل .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

وفيما يلي العرض التفصيلي لهذه النقاط :

أولاً: مفهوم الدخل الشامل وأهمية الإفصاح عنه ومدخل قياسه :

حظي مفهوم الدخل الشامل باهتمام كبير في البيئة المحاسبية سواء العلمية أو التطبيقية، لذلك تعددت المفاهيم المرتبطة به . وبناءً على ذلك سيتم في هذه النقطة تناول مفهوم الدخل الشامل وأهمية الإفصاح عنه ومدخل قياسه .

١ . مفهوم الدخل الشامل :

إن مفهوم الدخل الشامل هو مفهوم غير حديث حيث عرفت نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٦) في ديسمبر ١٩٨٥ الدخل الشامل بأنه " كل تغيير يطرأ على حقوق الملكية خلال فترة مالية نتيجة أحداث أو ظروف ماعدا تلك الناتجة من استثمارات الملاك او توزيعات الأرباح لهم " . وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٣٠) الدخل الشامل على أنه صافي الدخل مضافاً إليه الدخل الشامل الآخر ، وقد تم استخدام مصطلح الدخل الشامل الآخر للإشارة إلى الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي تدخل ضمن الدخل الشامل وتخرج عن نطاق صافي الدخل وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أيضاً أشار المعيار إلى أن الدخل الشامل الآخر يمثل البنود المستبعدة من قائمة الدخل ولكن تم الإفصاح عنها كرسيد في عنصر منفصل لحقوق الملكية في قائمة المركز المالي (١٤) .

وقد ورد في معيار المحاسبة المصري رقم (١) ضمن المعايير المصرية الصادرة ٢٠١٥ أن الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك تسويات إعادة التقييم والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر " قائمة الدخل " لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى ) ، وأيضاً عرف المعيار إجمالي الدخل الشامل بأنه التغيير في حقوق الملكية خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن معاملات مع الملاك ، ويشمل إجمالي الدخل كافة بنود كل من الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر (١٥) .

وعرف كل من ( Jurgen & Tsujiam ) (١٦) الدخل الشامل على أنه " كافة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة الناتجة من العمليات ، وكذلك التغيرات الناتجة من الأحداث الأخرى باستثناء تلك الناتجة من الاستثمارات عن طريق الملاك أو توزيعات الأرباح عليهم .

ويعرفه (Almazari) (١٧) أنه يشمل جميع التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة زمنية مستبعداً تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم ، ولا يقتصر على العمليات السابقة ، بل

يتضمن البنود غير المعتادة وغير المتكررة المختلفة عن نشاط المنشأة العادي ، وقد تحدث نتيجة تغير في المبادئ المحاسبية والعمليات غير المستمرة كالكوارث الطبيعية والحوادث .

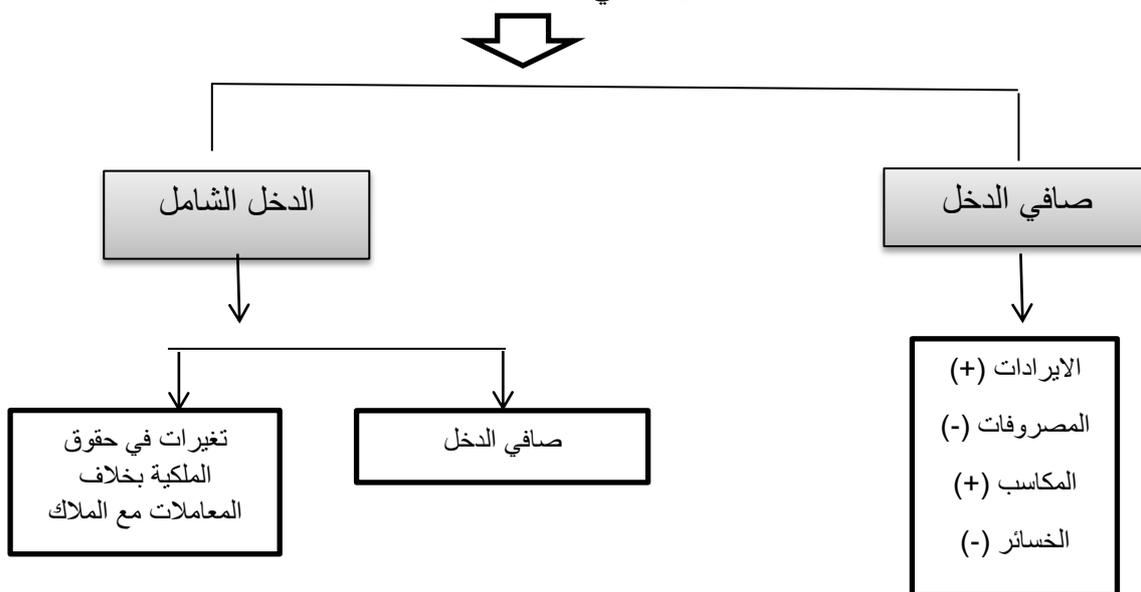
## ٢ . أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل :

الإفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو قديم قدم المحاسبة ولكن ازدادت أهميته مع تطور المحاسبة ، والإفصاح هو تقديم المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية بشكل صحيح لمساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة ، وهو يعبر عن كل المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي القوائم والتقارير المالية بشرط أن تكون تلك المعلومات سليمة ودقيقة وملائمة وموثوق فيها ، ولقد شجع معيار الدخل الشامل بعد صدوره المنشآت الأمريكية على الإفصاح عن الدخل الشامل ، وذلك لتقديم صورة شاملة ودقيقة عن أداء المنشآت خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية <sup>(١٨)</sup> .

إن الدخل الشامل يعطي صورة أكثر تفصيلاً وشمولية لمصادر الإيرادات والمصروفات وتقدير أفضل للأداء مقارنة بقائمة الأرباح والخسائر التقليدية التي تقتصر على الإيرادات والمصروفات التشغيلية والمالية ، ويؤدي وجوده إلى توفير الشمولية وما ينجم عنها من زيادة القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية ، وتوفير المزيد من انضباط المديرين الماليين بسبب توثيق المعلومات غير التشغيلية التي قد يكون بإمكان البعض إخفاءها ، مما يؤدي إلى المزيد من الدقة والشفافية والملائمة والشمولية <sup>(١٩)</sup> ، ويشمل الإفصاح عن الدخل الشامل كافة مصادر خلق القيمة حيث يعكس المصادر الداخلية للمنشأة ( قائمة الدخل ) وأيضاً يعكس أثر العوامل الخارجية عليها أيضاً ( قائمة الدخل الشامل ) ويوضح الشكل التالي رقم (٣) تلك المصادر <sup>(٢٠)</sup> .

### شكل رقم (١)

العلاقة بين صافي الدخل والدخل الشامل



يُعد الدخل الشامل مؤشر ملائم لتقييم أداء الإدارة ويُفيد المحللين الماليين ، إعداد نظام حوافز الإدارة على أساس الدخل الشامل يجبر الإدارة على الاحتياط لكافة العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة

ويخفض احتمال قيام الإدارة بتصريفات احتمالية لإدارة الأرباح ، وكذلك بالنسبة للمحللين الماليين سيضطروا لتقدير كافة العوامل التي تؤثر على الدخل الشامل<sup>(٢١)</sup> .

### ثانياً: مكونات الدخل الشامل :

إن الدخل الشامل يتكون من صافي الدخل والدخل الشامل الآخر ، وقد اشتملت بنود الدخل الشامل الآخر من واقع المعيار الأمريكي رقم (١٣٠) بعنوان " الإفصاح عن الدخل الشامل " على ما يلي<sup>(٢٢)</sup> :

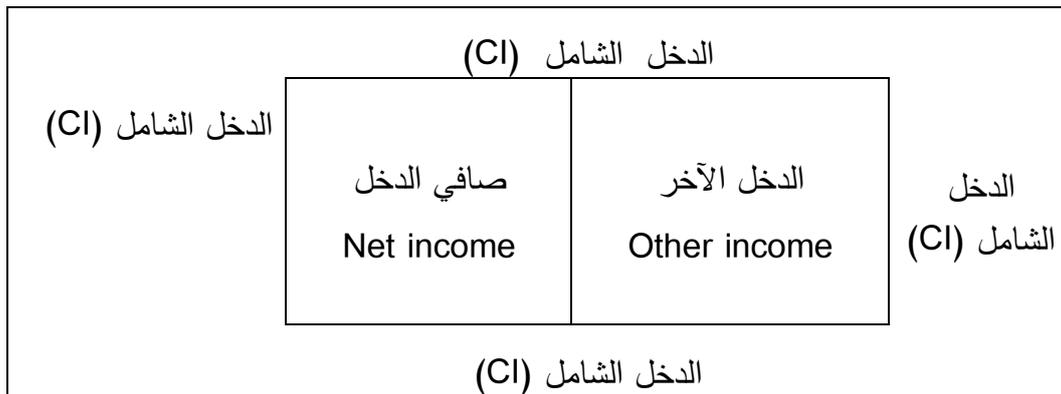
- ١- المكاسب والخسائر التي لم تتحقق الناتجة عن تقييم استثمارات الأوراق المالية المتاحة للبيع .
- ٢- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية .
- ٣- تسويات الحد الأدنى من التزامات المعاش .

وتتضمن بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لما جاء بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٥ فإن الدخل الشامل الآخر يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك) تسويات إعادة التقييم والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر "قائمة الدخل" طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى ، وتتضمن بنود الدخل الشامل الآخر ما يلي<sup>(٢٣)</sup> :

- ١- إعادة قياس نظم المزايا المحددة (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٨) " مزايا العاملين " .
  - ٢- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي ( معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ ) " أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " .
  - ٣- المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع ( معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ) " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " .
  - ٤- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي ( معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ) " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " .
- وهو ما يمكن التعبير عنه على النحو التالي<sup>(٢٤)</sup> :

### شكل رقم (٢)

#### مكونات الدخل الشامل



وسوف يتناول الباحث مكونات الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعايير الدولية والمصرية بالتفصيل على النحو التالي :

## ١ - التغيير في فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة .

تمثل الأصول الثابتة في المنشآت الصناعية بأشكالها النظامية المختلفة نسبة عالية من أصولها ، وقد أبدت الهيئات والمجالس المهنية الكثير من الاهتمام بها وأصدرت العديد من المعايير التي تناولت القياس والعرض والإفصاح عنها ، ويعد استخدام أساس القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة من المواضيع التي أثارَت جدلاً واسعاً في أوساط المهنيين والأكاديميين بين الترحيب والتحفظ ، فبينما نجد أنها تُمنع وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية والسعودية ، يسمح باستخدامها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والبريطانية والاسترالية والمصرية (٢٥) .

وقد عرف معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة بأنها " البنود الملموسة التي تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو في التأجير للغير أو في أغراضها الإدارية ، ومن المتوقع استخدامها على مدار أكثر من فترة واحدة (٢٦) . أما فيما يتعلق بتقييم الأصول الثابتة فقد أوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) إمكانية تقويم الأصول الثابتة في أي تاريخ لاحق لتاريخ اقتنائها ، أما على أساس تكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع إهلاكها ، أو بقياس قيمة الأصول الثابتة على أساس قيمتها العادلة مخصوماً منها مجمع إهلاكها وذلك كعلاج بديلة مسموح بها ويتطلب ذلك الآتي :

- يجب القيام بإعادة تقويم الأصول الثابتة التي تتعرض لتغيرات وتقلبات جوهرية وكبيرة في قيمتها العادلة سنوياً ، ويكتفي بإعادة التقييم كل ثلاث سنوات أو خمس سنوات إذا كانت التقلبات في قيمتها العادلة غير جوهرية .
- عندما يعاد تقويم أحد بنود الأصول الثابتة ، فإنه يجب إعادة تقويم كامل للصنف الذي ينتمي له البند المعاد تقويمه وذلك تجنباً لممارسة إعادة التقييم الانتقائي .
- عندما تزداد القيمة المدرجة لبند أو مجموعة من الأصول الثابتة نتيجة لإعادة التقويم ، يجب تسجيل هذه الزيادة أو النقص كأحد بنود الدخل الشامل الآخر ، إلا إذا كانت هناك مؤشرات تدل على ان النقص في قيمة الأصل دائم ففي هذه الحالة يمكن الاعتراف به ضمن قائمة الدخل كخسائر ، وفي حالة زيادة القيمة العادلة مرة أخرى يتم الاعتراف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل وذلك بحيث لا تتجاوز الزيادة المعترف بها كدخل قيمة النقص السابق لإعادة تقويم نفس البند والذي كان قد تم الاعتراف به سابقاً كخسائر .
- يتم تحويل فائض إعادة التقييم للأصول الثابتة من بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الأصل أو القيام ببيعه ، ويمكن أن يتم التحويل تدريجياً على السنوات المتبقية من عمر الأصل كفرق بين مصروف الإهلاك على أساس كل من قيمته العادلة والتكلفة التاريخية .
- عندما تدرج الأصول الثابتة بالقيمة العادلة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم في إعادة التقييم ، وتاريخ سريان إعادة التقييم ، وما إذا كانت عملية التقييم قد تمت من قبل خبير محايد ، وطبيعة أي مؤشرات للقياس استخدمت في تحديد القيمة العادلة .

## ٢- الأدوات المالية Financial Instruments :

تعتبر الأدوات المالية من البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي للعديد من المنشآت ، ومع تزايد الإقبال من منشآت الأعمال المختلفة على الاستثمار في السندات والأسهم والمشتقات المالية أصبح هناك تأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي من تلك الاستثمارات ، ويعد تصنيف الأدوات المالية ضمن الفئات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ذو أهمية كونها تحدد المعاملة المحاسبية للأداة باعتبارها أصلاً أو التزاماً وتحدد من خلالها كيفية قياس الأدوات المالية ، كما تتحدد من خلالها الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن قياس الأداة المالية .

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأداة المالية بأنها " أي عقد ينشأ عن كل من أصول مالية لمنشأة أو التزامات مالية على المنشأة أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى " ، وتصنف الأدوات المالية إلى فئتين رئيسيتين ، فإذا ترتب على الأداة المالية تدفق منافع اقتصادية إلى المنشأة فإنها تصنف أصول مالية ، أما إذا ترتب عليها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من المنشأة فإنها تصنف التزامات مالية .

هذا ويوجد اتفاق ، إلى حد كبير ، في المعالجات المحاسبية ( الاعتراف والقياس والافصاح ) الخاصة بالأدوات المالية بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والمعيار الأمريكي رقم (١٥٩) والمعيار المصري رقم (٢٦) . وتصنف الأدوات المالية إلى ثلاث فئات رئيسية وهي (٢٧) :

### (أ) الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة .

هي الاستثمارات التي تم شراؤها بنية بيعها وذلك بقصد تحقيق أرباح من التغيرات السعرية في المدى القصير ولفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ شرائها . ويتم تقييم هذه الاستثمارات على أساس قيمتها العادلة ، ويتم إدراج كل الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل .

### (ب) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

تعرف الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق بأنها أصول مالية ذات مدفوعات قابلة للتحديد أو ثابتة ، وموعد استحقاقها ثابت ( مثل سندات ذات فائدة ثابتة ومحدد ميعاد استحقاقها ) ، ويكون لدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى حلول تاريخ الاستحقاق ، ويقصد بهذه الفئة الاستثمارات في السندات وأدوات الدين التي لن تبيعها المنشأة قبل تاريخ استحقاقها بغض النظر عن التغيرات في أسعار السوق أو مراكز أو أداء المنشأة المالي .

ويتم تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ( متوسط الفائدة السائد في السوق ) ، وتعرف التكلفة المستهلكة بأنها تكلفة اقتناء الأصل المالي مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار وذلك حسب الأحوال ، ناقصاً أقساط سداد المبلغ واستهلاك علاوة أو خصم الإصدار بطريقة معدل الفائدة الفعال ، ويدرج الاستهلاك بقائمة الدخل .

وفي حالة حدوث تدهور في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل استثمار يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة الانخفاض وتحمله على قائمة الدخل ، على أنه في حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم

إضافته إلى قائمة الدخل بذات البند وفي حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة .

### (ج) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

تعرف الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بأنها تلك الأصول المالية التي لا تكون مصنفة على أنها بغرض المتاجرة أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، ويتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة ، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة في القوائم المالية على النحو التالي :

- الأرباح أو الخسائر المحققة بالفعل والناجمة من بيع الأصول المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها في قائمة الدخل .
- الأرباح غير المحققة ( الخاصة بالأوراق المالية التي لم تباع بعد) والتي تنشأ من حدوث تغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع بين تاريخي إعداد القوائم المالية وتاريخ الشراء يتم إدراجها كبند من بنود الدخل الشامل الآخر .
- في حالة حدوث تدهور في قيمة هذه الأوراق يتم تخفيض قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمة هذا التدهور وتحويل الرصيد المتراكم ضمن قائمة الدخل إذا كان هناك مؤشراً على استمرارية هذا التدهور .
- في حالة حدوث زيادة تالية في القيمة العادلة لاستثمار سبق تحميل خسائره على قائمة الدخل ، يتم الاعتراف بهذه الأرباح بقائمة الدخل في حدود المبالغ السابق الاعتراف بها كخسائر ، وأي زيادة تحدث بعد ذلك يتم إدراجها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وكذلك أي زيادة تالية في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- عند إلغاء الأصل المالي المتاح للبيع من الدفاتر أو عند التصرف فيه أو عندما يتعرض الأصل لانخفاض قيمته ، يتم ترحيل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى قائمة الدخل .

### ٣- المكاسب أو الخسائر الاكتوارية - منافع (مزايا) العاملين - .

تتمثل المكاسب أو الخسائر الاكتوارية في الفرق في تقييم الالتزامات الناشئة عن خطط معاشات العاملين ذات المنافع المحددة والتي يتم الاعتراف بها طبقاً لما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) " منافع العاملين " ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) " مزايا العاملين " ، فالشركة تعد تقيماً مبدئياً بناءً على السياسات والقواعد النظامية السارية ، ويتم الاعتراف به كمصروف في قائمة الدخل ، ويتم مقارنة هذا التقييم بالتقييم الاكتواري وأي زيادة في التقييم الاكتواري تعتبر خسارة ، وأي نقص فيه يعتبر مكسب ، وكلاهما يعالج من خلال بنود الدخل الشامل الآخر ، ويتأثر التقييم الاكتواري بعدد من العوامل منها المرتبات الحالية ، ومعدل الوفيات أثناء فترة العمل وبعد انتهائها ، ومعدل دوران العاملين والعجز والتقاعد المبكر والتضخم وسعر الفائدة الحالي (٢٨) .

#### ٤ - مكاسب أو خسائر ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية .

المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية والتي يتم الاعتراف بها طبقاً لما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) ، والمعيار المصري رقم (١٣) " أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " ، وتمثل المكاسب الزيادة في صافي أصول الشركة التابعة في الخارج نتيجة تحويل أرقامها المحاسبية من العملة الوظيفية إلى عملة بلد الشركة الأم ، أما الخسائر فتمثل النقص في صافي أصول الشركة التابعة في الخارج نتيجة تحويل أرقامها المحاسبية من العملة الوظيفية إلى عملة بلد الشركة الأم .

#### ٥ - مكاسب أو خسائر الجزء الفعال من أدوات التحوط للتدفقات النقدية .

من بين الأدوات المالية التي تناولها معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) المشتقات وأدوات التحوط ، وبنفس المنطق المتبع في المعيار يتم تقييم هذه الأدوات بالقيمة العادلة ، فإذا كانت الأدوات المالية تمثل تحوطات يترتب عليها تقادي التقلبات في التدفقات النقدية ، فإن فروق القيمة العادلة سواء كانت مكاسب أو خسائر تعتبر أحد بنود الدخل الشامل الآخر .

وعلاوة على البنود السابقة ، فإن الفقرة رقم ١١ من معيار المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الشقيقة رقم ٢٨ (IAS 28, 2011) وفقاً لطريقة حق الملكية تتطلب الاعتراف بحصة الشركة المستثمرة في صافي بنود الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها . وبناءً عليه فإن الدخل الشامل يتضمن كافة التغيرات الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة على الأصول والالتزامات سواء للشركة محل القياس أو الشركات الشقيقة لها والتي تتم المحاسبة عن الاستثمار فيها وفقاً لطريقة حق الملكية .

#### ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

هدفت الدراسة التطبيقية إلى تحليل وتقييم دور مدخل الدخل الشامل في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة ، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ لبيان أثر معلومات الدخل الشامل على قرارات المستثمرين.

#### ١. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في كل الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وفقاً للتصنيف القطاعي خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ ، والتي بلغت ٢١٤ شركة مقسمة إلى ثمانية قطاعات ، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها في ضوء المحددات الآتية :

- أن تُفصح القوائم المالية للشركات عن بنود الدخل الشامل الآخر سواء في قائمة مستقلة أو ضمن قائمة الدخل أو ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية .
- أن تشمل عينة الشركات على بند واحد على الأقل من بنود الدخل الشامل .
- أن يستمر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر ثلاث أو أربع سنوات متتالية حتى يتسنى للباحث إجراء التحليل الإحصائي .

- تم استبعاد الشركات التي أفصحت عن قائمة للدخل الشامل الآخر خالية من أية بنود أو تلك الشركات التي أفصحت عن بنود الدخل الشامل لعام واحد فقط أو عامين .

ونتيجة لتطبيق هذه المحددات والشروط فقد تم استبعاد (١٤٤) شركة والتي لم تتطبق عليها الشروط اعلاه من أصل (٢١٤) شركة ، ولذا فقد تم اختيار ٧٠ شركة عينة للدراسة مقسمة الى ثمانية قطاعات كما يوضحه الجدول التالي رقم (١) :

### جدول رقم (١)

#### شركات عينة الدراسة

أولاً : قطاع البنوك .		٣٥-	شركة القاهرة للإسكان والتعمير .
١-	بنك البركة مصر	٣٦-	شركة المصريين للإسكان والتنمية والتعمير .
٢-	البنك التجاري الدولي	٣٧-	شركة أوراسكوم للفنادق والتنمية .
٣-	بنك التعمير والإسكان	٣٨-	شركة مجموعة بورتو القابضة (بورتو جروب)
٤-	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٣٩-	شركة ريكاب للاستثمارات المالية .
٥-	بنك الكويت الوطني - مصر	٤٠-	شركة مجموعة طلعت مصطفي القابضة
٦-	البنك المصري الخليجي	٤١-	شركة مجموعة عامر القابضة .
٧-	بنك فيصل الإسلامي المصري	٤٢-	شركة الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير
٨-	بنك قطر الوطني الأهلي	٤٣-	الشركة العربية لحليج الأقطان .
٩-	بنك قناة السويس	٤٤-	شركة النساجون الشرقيون للسياحة والسفر .
١٠-	بنك كريدي اجريكول - مصر	٤٥-	شركة جولدن تكس للأصواف .
١١-	مصرف أبو ظبي الإسلامي	سادساً : قطاع الموارد الأساسية ومواد البناء	
ثانياً : قطاع خدمات مالية غير مصرفية		٤٦-	شركة أسيك للتعددين اسكوم .
١٢-	شركة بابونرز القابضة للاستثمارات المالية	٤٧-	شركة البويات والصناعات الكيماوية ( باكين )
١٣-	الشركة القابضة المصرية الكويتية .	٤٨-	شركة حديد عز .
١٤-	شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	٤٩-	شركة سماد مصر ( ايجفيرت )
١٥-	شركة الأهلي للتنمية والاستثمار	٥٠-	شركة العز الدخيلة للصلب - اسكندرية .
١٦-	الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	٥١-	شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات K.Z
١٧-	شركة القاهرة الوطنية للاستثمار والاوراق المالية	٥٢-	شركة اسمنت بورتلاندر طره المصرية .

شركة القلعة للاستثمارات المالية .	١٨-	شركة القلعة للاستثمارات المالية .	٥٣-	الشركة الحديثة للمواد العازلة .
شركة الملتقى العربي للاستثمارات	١٩-	شركة الملتقى العربي للاستثمارات	٥٤-	شركة السويس للإسمنت .
شركة النعيم القابضة للاستثمارات	٢٠-	شركة النعيم القابضة للاستثمارات	٥٥-	شركة العز للسيراميك والبورسلين ( الجوهرة )
شركة اوراسكوم للاستثمار القابضة	٢١-	شركة اوراسكوم للاستثمار القابضة	٥٦-	شركة جنوب الوادي للإسمنت .
شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية	٢٢-	شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية	٥٧-	شركة ليسكو مصر .
شركة بلتون المالية القابضة .	٢٣-	<b>سابعاً : قطاع تجارة وخدمات تعليمية وصناعية .</b>		
شركة بي بي اي القابضة	٢٤-	شركة بي بي اي القابضة	٥٨-	شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية
شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	٢٥-	شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	٥٩-	شركة أم أم جروب للصناعة والتجارة العالمية .
شركة المجموعة المالية هيرمس القابضة	٢٦-	شركة المجموعة المالية هيرمس القابضة	٦٠-	الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجترانس)
<b>ثالثاً : قطاع اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات</b>		شركة السويدي إليكترونيك .	٦١-	
الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)	٢٧-	الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)	٦٢-	شركة جي بي أوتو .
شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات	٢٨-	<b>ثامناً : قطاع سياحة ورعاية صحية وخدمات مساندة .</b>		
<b>وتبع .</b>		<b>رابعاً : قطاع أغذية ومشروبات</b>		
شركة أجواء للصناعات الغذائية – مصر	٢٩-	شركة أجواء للصناعات الغذائية – مصر	٦٣-	شركة رامكو لإنشاء القرى السياحية .
شركة القاهرة للدواجن	٣٠-	شركة القاهرة للدواجن	٦٤-	شركة اسيوط الوطنية للتجارة والتنمية .
شركة ايديتا للصناعات الغذائية	٣١-	شركة ايديتا للصناعات الغذائية	٦٥-	الشركة المصرية للمشروعات السياحية العالمية
<b>خامساً : قطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات</b>		شركة بيراميدز للفنادق والقرى السياحية	٦٦-	شركة بيراميدز للفنادق والقرى السياحية
شركة جولدن بيراميدز بلازا .	٦٧-	شركة جولدن بيراميدز بلازا .	٦٧-	
شركة الشمس للإسكان والتعمير	٣٢-	شركة الشمس للإسكان والتعمير	٦٨-	شركة رواد السياحية " الرواد " .
شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	٣٣-	شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	٦٩-	شركة المصريون في الخارج للاستثمار والتنمية .
شركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية ( تعمير )	٣٤-	شركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية ( تعمير )	٧٠-	الشركة الدولية للاستثمارات الطبية عمان - الهاشمية

ويمكن ايضاح نسبة تمثيل شركات العينة إلى مجتمع الدراسة لكل قطاع من خلال الجدول التالي رقم (٢) :

## جدول رقم (٢)

### نسبة تمثيل شركات عينة الدراسة إلى مجتمع الدراسة

م	القطاع .	عدد الشركات المدرجة وفقاً للتصنيف القطاعي (المجتمع) .	عدد شركات العينة .	نسبة شركات العينة إلى المجتمع .
١	قطاع البنوك .	١٤	١١	%٧٨
٢	قطاع خدمات مالية غير مصرفية .	٢١	١٥	%٧١
٣	قطاع اتصالات واطلام وتكنولوجيا المعلومات	٨	٢	%٢٥
٤	قطاع أغذية ومشروبات وتبغ .	٢٢	٣	%١٤
٥	قطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات .	٤٦	١٤	%٣٠
٦	قطاع الموارد الأساسية ومواد البناء .	٣٥	١٢	%٣٤
٧	قطاع تجارة وخدمات تعليمية وصناعية .	٢٤	٥	%٢١
٨	قطاع سياحة ورعاية صحية وخدمات مساندة	٤٤	٨	%١٨
	الإجمالي مالي .	٢١٤	٧٠	%٣٣

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر القطاعات التي أفصحت عن بند أو أكثر من بنود الدخل الشامل الآخر هو قطاع البنوك بنسبة %٧٨ ، يليه قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بنسبة %٧١ وذلك نظراً لاتجاه هذه القطاعات إلى استثمارات مالية كبيرة للأوراق المالية وفي الغالب تكون استثمارات طويلة الأجل ، وأن أقل القطاعات التي أفصحت شركاتها عن بنود الدخل الشامل هي قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة %١٤ ، وقطاع السياحة والرعاية الصحية والخدمات المساندة بنسبة %١٨ .

## ٢. أسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمعه لبيانات الدراسة على المصادر التالية :

(١) التقارير المالية السنوية ، ونصف السنوية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠١٩) من خلال الموقع التالي <https://www.mubasher.info/markets/EGX> . بالإضافة إلى قوائم مالية تم الحصول عليها من شركة مصر لنشر المعلومات .

(٢) أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠١٩) ،  
من خلال الموقع التالي <https://sa.investing.com/equities/s.-valley-ceme-historical-data> .

(٣) مصادر الأدب المحاسبي متمثلاً بالكتب والدوريات والدراسات السابقة ، والتي تم الاعتماد عليها في الإطار النظري وبناء منهجية وفروض الدراسة .

### ٣. أدوات القياس والأساليب الإحصائية المستخدمة :

بعد جمع البيانات التي تم استخلاصها من القوائم المالية وأسعار الأسهم الخاصة بعينة الدراسة ، تم تحليل هذه البيانات تحليلاً وصفيًا من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية ، كالوسط الحسابي والانحراف المعياري ، وكذلك اختبار العلاقة الارتباطية من خلال نموذج الانحدار البسيط Simple Regression Analysis .

اختبار الفرض الرئيس للبحث:

ينص الفرض الرئيس للبحث على أنه:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبند الدخل الشامل عن صافي ربح العام على قرارات المستثمرين "

ولاختبار هذا الفرض سوف يقوم الباحث بدراسة أثر كل من ( صافي ربح العام ، إجمالي الدخل الشامل ، صافي ربح العام والدخل الشامل معاً " إجمالي دخل الفترة " ) كمتغيرات مستقلة على قرارات المستثمرين ، من حيث تأثير المتغيرات المستقلة على أسعار الأسهم لعينة الدراسة ( متغيرات تابعة) ولكل قطاع على حدة . ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفرض الآتي :

اختبار الفرض الرئيس لشركات عينة الدراسة :

الفرض الرئيس لشركات عينة الدراسة : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم للشركات عينة الدراسة . وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (٣) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق للشركات عينة الدراسة

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	1.687E-8	.000	.198	3.372	.001

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,١٩٨ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> ٠,٠٨٣ قيمة ف المحسوبة ١١,٣٦٨ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٤) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق للشركات عينة الدراسة .

متغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	1.370E-7	.000	.162	2.748	.006

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,١٦٢ معامل التحديد المتعدد

R<sup>2</sup> ٠,٠٦٢ قيمة ف المحسوبة ٧,٥٥٢ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٥) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق للشركات عينة الدراسة .

متغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	1.665E-8	.000	.205	3.490	.001

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٢٠٥ معامل التحديد المتعدد

R<sup>2</sup> ٠,٠٩٦ قيمة ف المحسوبة ١٢,١٨٣ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

يتضح من الجداول رقم (٣) ، (٤) ، (٥) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة للشركات عينة الدراسة وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,١٩٨ ، ٠,١٦٢ ، ٠,٢٠٥ على التوالي ، مما يدل على أن إجمالي دخل الفترة يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بصافي ربح العام أو إجمالي الدخل الشامل كل على حده ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج (R<sup>2</sup>) لتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار السوق والتي تساوى ٩,٦% وتعني هذه النسبة أن حوالي ١٠% من التغير في أسعار الأسهم في السوق للشركات عينة الدراسة يعود إلى إجمالي دخل الفترة ، وهذه النسبة أكبر من (R<sup>2</sup>) لتأثير صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل على أسعار الأسهم لعينة الدراسة حيث بلغ ٨,٣% ، ٦,٢% على التوالي .

اختبار الفرض الرئيس على مستوى شركات كل قطاع على حده :

الفرض الفرعي الأول لقطاع البنوك : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع البنوك ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (٦) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع البنوك

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	6.663E-9	.000	.293	2.008	.051

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٢٩٣ عامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> ٠,٠٨٩ قيمة ف المحسوبة ٤,٠٣٣ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٧) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع البنوك

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	2.963E-8	.000	.113	.749	.458

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,١١٣ عامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> ٠,٠١٣ قيمة ف المحسوبة ٠,٥٦٠ غير معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٨) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع البنوك .

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	6.316E-9	.000	.290	1.986	.054

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٢٩٠ عامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> ٠,٠٨٢ قيمة ف المحسوبة ٣,٩٤٥ غير معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن هناك علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام لقطاع البنوك على أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% بمعامل ارتباط ٠,٢٩٣ ، وقد بلغ القوة التفسيرية (R<sup>2</sup>) لتأثير صافي ربح العام على أسعار الأسهم ٩% وتعني هذه النسبة أن ٩% من التغير في أسعار الأسهم للبنوك يعود إلى صافي ربح العام ، ويبين الجدولين رقم (٧) ، (٨) أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة لقطاع البنوك وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% بمعامل ارتباط ٠,١١٣ ، ٠,٢٩٠ ، وقد بلغ القوة التفسيرية للنموذج (R<sup>2</sup>) لتأثير إجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار السوق ١,٣% ، ٨,٢% على الترتيب وهذا يدل على عدم وجود تأثير معنوي لإجمالي بنود الدخل على أسعار الأسهم لقطاع البنوك .

الفرض الفرعي الأول لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (٩) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	2.805E-8	.000	.369	3.053	.003

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٣٦٩ معامل التحديد المتعدد  $R^2 = ٠,١٣٦$  قيمة ف المحسوبة ٩,٣١٨ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١٠) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	3.767E-8	.000	.151	1.175	.245

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,١٥١ معامل التحديد المتعدد  $R^2 = ٠,٠٢٣$  قيمة ف المحسوبة ١,٣١٨ غير معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١١) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	2.613E-8	.000	.378	3.137	.003

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٣٧٨ معامل التحديد المتعدد  $R^2 = ٠,١٤٣$  قيمة ف المحسوبة ٩,٨٣٨ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجدولين رقم (٩) ، (١١) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي دخل الفترة لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٣٦٩ ، ٠,٣٧٨ على التوالي ، مما يدل على أن إجمالي دخل الفترة يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بصافي ربح العام ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج ( $R^2$ ) لتأثير إجمالي دخل الفترة على

أسعار الأسهم والتي بلغت ١٤,٣% وتعني هذه النسبة أن ١٤,٣% من التغير في أسعار الأسهم يعود إلى إجمالي دخل الفترة ، وهذه النسبة أكبر من ( $R^2$ ) لتأثير صافي ربح العام على أسعار الأسهم لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية حيث بلغت ١٣,٦% . كما يبين الجدول رقم (١٠) أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% بمعامل ارتباط ٠,١٥١ .

**الفرض الفرعي الأول لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (١٢) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	7.695E-8	.000	.767	3.167	.016

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٧٦٧ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٥٨٩ قيمة ف المحسوبة ١٠,٠٣٠ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١٣) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	1.034E-7	.000	.470	1.410	.201

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٤٧٠ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٢٢١ قيمة ف المحسوبة ١,٩٨٨ غير معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١٤) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	5.666E-8	.000	.745	2.954	.021

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٧٤٥ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> = ٠,٥٥٥ قيمة ف المحسوبة ٨,٧٢٤ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجدولين رقم (١٢) ، (١٤) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي دخل الفترة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٧٦٧ ، ٠,٧٤٥ على التوالي ، مما يدل على أن صافي ربح العام يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بإجمالي دخل الفترة ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج (R<sup>2</sup>) لتأثير صافي ربح العام على أسعار الأسهم والتي بلغت ٥٨,٩% وتعني هذه النسبة أن ٥٨,٩% من التغير في أسعار الأسهم يعود إلى صافي ربح العام ، وهذه النسبة أكبر من (R<sup>2</sup>) لتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث بلغت ٥٥,٥% ، كما يبين الجدول رقم (١٣) أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% بمعامل ارتباط ٠,٤٧٠ .

**الفرض الفرعي الأول لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ :** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (١٥) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	5.685E-8	.000	.703	3.280	.007

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٧٠٣ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> = ٠,٤٩٤ قيمة ف المحسوبة ١٠,٧٥٦ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١٦) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع الاغذية والمشروبات والتبغ

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	1.978E-7	.000	.248	.851	.413

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٢٤٨ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> ٠,٠٦٢ قيمة ف المحسوبة ٠,٧٢٣ غير معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١٧) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع الاغذية والمشروبات والتبغ

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	5.275E-8	.000	.689	3.156	.009

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٦٨٩ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> ٠,٤٧٥ قيمة ف المحسوبة ٩,٩٥٩ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجدولين رقم (١٥) ، (١٧) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي دخل الفترة لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٧٠٣ ، ٠,٦٨٩ على التوالي ، مما يدل على أن صافي ربح العام يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بإجمالي دخل الفترة ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج (R<sup>2</sup>) لتأثير صافي ربح العام على أسعار الأسهم والتي بلغت ٤٩,٤% وتعني هذه النسبة أن ٤٩,٤% من التغير في أسعار الأسهم يعود إلى صافي ربح العام ، وهذه النسبة أكبر من (R<sup>2</sup>) لتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ حيث بلغت ٤٧,٥% . كما يبين الجدول رقم (١٦) أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% بمعامل ارتباط ٠,٢٤٨ .

الفرض الفرعي الأول لقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (١٨) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع العقارات

والمقاولات والمنسوجات

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	1.392E-8	.000	.630	6.015	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٦٣٠ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> = ٠,٣٩٧ قيمة ف المحسوبة ٣٦,١٨٦ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (١٩) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات

متغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	3.801E-8	.000	.344	2.713	.009

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٣٤٤ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> = ٠,١١٨ قيمة ف المحسوبة ٧,٣٥٩ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٠) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات

متغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	1.315E-8	.000	.645	6.256	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٦٥٤ معامل التحديد المتعدد R<sup>2</sup> = ٠,٤١٦ قيمة ف المحسوبة ٣٩,١٤٣ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجداول رقم (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة لقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٦٣٠ ، ٠,٣٤٤ ، ٠,٦٥٤ على التوالي ، مما يدل على أن إجمالي دخل الفترة يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بصافي ربح العام أو إجمالي الدخل الشامل كل على حده ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج (R<sup>2</sup>) لتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار السوق والتي تساوي ٤١,٦% وتعني هذه النسبة أن ٤١,٦% من التغير في أسعار الأسهم في السوق لقطاع العقارات

والمقاولات والمنسوجات يعود إلى إجمالي دخل الفترة ، وهذه النسبة أكبر من ( $R^2$ ) لتأثير صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل على أسعار الأسهم لقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات حيث بلغ ٣٩,٧% ، ١١,٨% على التوالي .

**الفرضية الفرعي الأول لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء :** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (٢١) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	2.842E-7	.000	.641	5.721	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٦٤١ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٤١١ قيمة ف المحسوبة ٣٢,٧٣٥ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٢) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء

متغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	3.166E-6	.000	.694	6.601	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٦٩٤ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٤٨١ قيمة ف المحسوبة ٤٣,٥٧١ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٣) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء

متغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	2.801E-7	.000	.669	6.166	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٦٦٩ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٤٤٧ قيمة ف المحسوبة ٣٨,٠٢١ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجداول رقم (٢١) ، (٢٢) ، (٢٣) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٦٤١ ، ٠,٦٩٤ ، ٠,٦٦٩ على التوالي ، مما يدل على أن إجمالي الدخل الشامل يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بصافي ربح العام أو إجمالي دخل الفترة كل على حده ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج ( $R^2$ ) لتأثير إجمالي الدخل الشامل على أسعار السوق والتي تساوى ٤٨,١% وتعني هذه النسبة أن ٤٨,١% من التغير في أسعار الأسهم في السوق لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء يعود إلى إجمالي الدخل الشامل ، وهذه النسبة أكبر من ( $R^2$ ) لتأثير صافي ربح العام وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء حيث بلغت ٤١,١% ، ٤٤,٧% على التوالي .

**الفرض الفرعي الأول لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (٢٤) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية.
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	6.280E-9	.000	.761	5.112	.000

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٧٦١ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٥٧٩ قيمة ف المحسوبة ٢٦,١٣١ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٥) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية.
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	1.012E-7	.000	.652	3.751	.001

المصدر : التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٦٥٢ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٤٢٥ قيمة ف المحسوبة ١٤,٠٧٠ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٦) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	6.045E-9	.000	.763	5.152	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٧٦٣ ، معامل التحديد المتعدد  $R^2 = ٠,٥٨٣$  قيمة ف المحسوبة ٢٦,٥٤٠ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجداول رقم (٢٤) ، (٢٥) ، (٢٦) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٧٦١ ، ٠,٦٥٢ ، ٠,٧٦٣ ، على التوالي ، مما يدل على أن إجمالي دخل الفترة يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بصافي ربح العام أو إجمالي الدخل الشامل كل على حده ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج ( $R^2$ ) لتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار السوق والتي يساوي ٥٨,٣% وتعني هذه النسبة أن ٥٨,٣% من التغير في أسعار الأسهم في السوق لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية يعود إلى إجمالي دخل الفترة ، وهذه النسبة أكبر من ( $R^2$ ) لتأثير صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل على أسعار الأسهم لقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية حيث بلغت ٥٧,٩% ، ٤٢,٥% على التوالي .

الفرض الفرعي الأول لقطاع السياحة والرعاية الصحية : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع السياحة والرعاية الصحية ، وسوف يتم اختبار هذا الفرض من خلال إجراء تحليل الانحدار بين صافي ربح العام والدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة كمتغيرات مستقلة وبين سعر السوق كمتغير تابع .

جدول رقم (٢٧) تحليل الانحدار بين صافي ربح العام وسعر السوق لقطاع السياحة والرعاية الصحية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 صافي ربح العام	2.678E-7	.000	.576	3.925	.000

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R = ٠,٥٧٦ ، معامل التحديد المتعدد  $R^2 = ٠,٣٣٢$  قيمة ف المحسوبة ١٥,٤٠٩ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٨) تحليل الانحدار بين إجمالي الدخل الشامل وسعر السوق لقطاع السياحة والرعاية الصحية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي الدخل الشامل	5.184E-8	.000	.222	1.269	.214

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٢٢٢ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,٠٤٩ قيمة ف المحسوبة ١,٦١١ غير معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

جدول رقم (٢٩) تحليل الانحدار بين إجمالي دخل الفترة وسعر السوق لقطاع السياحة والرعاية الصحية

المتغير المستقل	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
1 إجمالي دخل الفترة	6.924E-8	.000	.390	2.356	.025

المصدر : التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية . معامل الارتباط المتعدد R ٠,٣٩٠ معامل التحديد المتعدد  $R^2$  ٠,١٥٢ قيمة ف المحسوبة ٥,٥٤٩ معنوي عند مستوى الدلالة ٥% .

ويتضح من الجدولين رقم (٢٧) ، (٢٩) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي دخل الفترة لقطاع السياحة والرعاية الصحية وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، بمعامل ارتباط ٠,٥٧٦ ، ٠,٣٩٠ على التوالي ، مما يدل على أن صافي ربح العام يؤثر بشكل أقوى على أسعار الأسهم مقارنة بإجمالي دخل الفترة ، وذلك لزيادة معامل الارتباط المتعدد لهذا المتغير . ويوضح ذلك أيضاً القوة التفسيرية للنموذج ( $R^2$ ) لتأثير صافي ربح العام على أسعار الأسهم والتي بلغت ٣٣,٢% وتعني هذه النسبة أن ٣٣,٢% من التغير في أسعار الأسهم يعود إلى صافي ربح العام ، وهذه النسبة أكبر من ( $R^2$ ) لتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم لقطاع السياحة والرعاية الصحية حيث بلغت ١٥,٢% ، كما يبين الجدول رقم (٢٨) أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل لقطاع السياحة والرعاية الصحية وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% بمعامل ارتباط ٠,٢٢٢ .

## نتائج البحث:

### أسفر البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها :

- (١) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل وإجمالي دخل الفترة وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% ، وذلك على مستوى شركات عينة الدراسة ، ولكن وتأثير إجمالي دخل الفترة على أسعار الأسهم أقوى من تأثير كل من صافي ربح العام وإجمالي الدخل الشامل .
- (٢) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين صافي ربح العام وأسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% لكل من قطاع البنوك ، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية ، وقطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات ، وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ ، وقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات ، وقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء ، وقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية ، وقطاع السياحة والرعاية الصحية والخدمات المساندة .
- (٣) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي دخل الفترة وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% لكل من قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ، وقطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات ، وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ ، وقطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات ، وقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء ، وقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية ، وقطاع السياحة والرعاية الصحية والخدمات المساندة ، أما قطاع البنوك فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي دخل الفترة وأسعار الأسهم .
- (٤) توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% لكل من قطاع العقارات والمقاولات والمنسوجات ، وقطاع الموارد الأساسية ومواد البناء ، وقطاع التجارة والخدمات التعليمية والصناعية .
- (٥) لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدخل الشامل وبين أسعار الأسهم عند مستوى معنوية ٥% لكل من قطاع البنوك ، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية ، وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ .
- (٦) إن معلومات الدخل الشامل لن تكون بديله عن صافي ربح العام ، وكذلك قائمة الدخل الشامل لن تكون بديله عن قائمة الدخل التقليدية ، وإنما تقدم قائمة الدخل الشامل معلومات مكملة للقوائم المالية الحالية ، ولذلك فإن إجمالي الدخل الشامل وصافي ربح العام معاً ( إجمالي دخل الفترة ) له تأثير أقوى من تأثير صافي ربح العام فقط على أسعار الأسهم ، ولذلك إذا ما قورنت قائمة الدخل الشامل كبديل عن قائمة الدخل التقليدية وتأثيرها على أسعار الأسهم والتدفقات النقدية فإن قائمة الدخل التقليدية يكون تأثيرها ذو دلالة إحصائية معنوية على كل من أسعار الأسهم والتدفقات النقدية ، حيث توضح النتائج السابقة ان هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي ربح الفترة وإجمالي دخل الفترة وبين أسعار الأسهم والتدفقات النقدية عند مستوى معنوية ٥% لمعظم القطاعات ، وعدم وجود علاقة معنوية بين الدخل الشامل وبين أسعار الأسهم والتدفقات النقدية عند مستوى معنوية ٥% لمعظم القطاعات .

(٧) إن اختلاف القطاع يؤدي إلى اختلاف النتائج بالنسبة لتأثير بنود الدخل الشامل على أسعار الأسهم والتدفقات النقدية ، كما أن اختلاف سنوات الدراسة يؤدي أيضاً إلى اختلاف النتائج ، وذلك لأن بنود الدخل الشامل بنود عرضية وغير مستمرة .

(٨) أن بنود الدخل الشامل مع صافي ربح العام لها تأثير على أسعار الأسهم والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، وبالتالي تؤثر على قرارات المستثمرين سواء بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأسهم الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

### توصيات البحث :

في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

(١) إجراء تعديل على معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " ، والذي ينص على إعادة تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ( الاستثمارات قصيرة الأجل) بقيمتها العادلة عند إعداد القوائم المالية وإدراج كل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل التقليدية ، بحيث يتضمن التعديل إدراج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة كبند من بنود الدخل الشامل لحين تحققها ، ففي اعتقاد الباحث أن هذا التعديل سوف يحسن من ملاءمة المعلومات المحاسبية ، حيث إن عزل الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل يحد من سعي الإدارة إلى التلاعب والتضليل ، فهذه الأرباح مجمدة بمعنى أن الإدارة لا تستطيع استخدامها في تحسين صورتها أو في زيادة المكافآت أو زيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة أو زيادة رأس مال المنشأة ، لأن هذه الأرباح لا تدخل ضمن صافي الربح القابل للتوزيع .

(٢) إجراء تعديل على معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) " القيمة العادلة "، بحيث بنص صراحة على إمكانية التوقف عن القيمة العادلة أوقات الأزمات المالية ، لما لذلك من أثر في الحفاظ على هيكل الملكية للمنشآت المتضررة ، ولقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار وباء كورونا ( كوفيد - ١٩) المستجد ، مما تسبب في أضرار في معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ، وفي هذه الحالة لا تعبر القيمة العادلة عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات وإنما تكون قيمة عرضية نتيجة هذه الظروف . ولقد سمح معيار المحاسبة الدولي رقم ١٣ ضمناً وليس صراحة بعدم استخدام الأسعار السوقية الناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية في أسواق غير سائلة ( أوقات الأزمات المالية ) ولكن بشرط أن تقدم إدارات الشركات أدلة مقنعة بأن هذه الأسعار السوقية أو معلومات السوق الأخرى ناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية .

## مراجع البحث

- 1- جمال على عطية الطرايرة (٢٠٠٥) : " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك " ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا ، عمان ، الاردن ، ص ١٠ .
- 2 - عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد (٢٠٠٩) : " نظرية المحاسبة " ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، ص ٣٩٣ .
- 3 - معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) ، ملحق جريدة الوقائع المصرية ، العدد ١٥٨ تابع (أ) بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ ، وزارة الاستثمار ، قرار وزاري رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ، الإطار العام للمعايير المصرية ، ص ٣٠ .
- 4 – Maines, Lauren A. & McDanie I, Linda S. (2000) "Effects of Comprehensive-Income Characteristics on Nonprofessional Investors' Judgments: The Role of Financial-Statement Presentation Format", **The Accounting Review**, 75(2),pp 179-207.
- 5 – Sak And Casper Wiggins, (2001), "Comprehensive Income Disclosure", **The CPA Journal**, 71( 10),pp 42-50.
- 6 - حسناء عطية حامد محمد (٢٠١٩) : " أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم - دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٣ ، العدد الرابع ، ص ١-٥٠ .
- 7 – Pandit, et al.,(2006). "" Comprehensive Income :how is it being reported and what are its effects " , **the Journal Of Accounting Research**, 43(1) pp147-170.
- 8 – Banks, L., A. Hodgson, and M. Russell. (2018) . The Location of Comprehensive Income Reporting – Does it Pass the Financial Analyst Revision Test? **Accounting Research Journal** ,31 (4):pp 531-550.
- السيد حسن سالم بلال (٢٠١٩) : " الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٣ ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠١٩ ص ١-٦١ .
- 9 – Fernandez, F. S., & Arana, M. M. C. (2010). Effects of comprehensive income on ROE in a context of crisis: empirical evidence for IBEX-35 listed companies (2004 - 2008). **The International Business & Economics Research Journal**, 9 (1), pp117-135 .

- 10 - أحمد زكريا ذكي عصيمي (٢٠١٢) : " أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية " ، *مجلة التجارة والتمويل* ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثاني ، يونيو ، ص ٢٦٠-٢١٩ .
- 11 - Lin, W., & Rong, M. (2012). Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. **Nankai Business Review International**, 3 (1),pp 93-101.
- Brian, B., M. Causholli, and U. Khan, (2016); "Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components." **Review of Accounting Studies**, 21 (1)pp280-315.
- سامي محمد هليل البلوي(٢٠١٩) " أثر تطبيق مفهوم الدخل الشامل على التنبؤ بالأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان " ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٩ ، ص ١٤٧-١ .
- 12 - Jones, Denise A. and Smith, Kimberly J. (2011) "Comparing the Value Relevance, Predictive Value, and Persistence of Other Comprehensive Income and Special Items", **The Accounting Review**. Vol. 86, No. 6, pp. 2047-2073 .
- 13 - Harasheh, M., Doni, F., Franceschelli, M. V., & Amaduzzi, A. (2020). The value relevance of Other Comprehensive Income: Extensive evidence from Europe. **International Journal of Finance & Economics**,4(8)pp,89-99.
- Bareja, K., Giedroyć, M., & Wrzosek, M. (2019). The predictive power of comprehensive income in Polish companies listed on the Warsaw Stock Exchange. **Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości**, 10 (16),pp 113-136.
- 14 - Financial Accounting Standards Board (FASB), (1997); Statement of Financial Accounting Standards No. 130 "Reporting Comprehensive Income", (FASB Site, p. 4.
- 15 - معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) ، مرجع سبق ذكره ، معيار المحاسبة رقم (١) " عرض القوائم المالية .
- 16 - Tsujiyama. E., (2007); " Two Concepts of Comprehensive Income", **Accounting and Audit Journal**, 19, ( 11),p 32 .
- Jurgen Ernstberger, (2008), "The value Relevance Of Comprehensive Income Under IFRS and US GAAP: Empirical Evidence from Germany", **International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation**, 5( 1),p 9.
- 17 - Almazari, A. A. (2011). Financial performance evaluation of some selected Jordanian commercial banks. **International Research Journal of Finance and Economics**, 68 (8),p 50 .

18 - يحي محمد أبو طالب (٢٠٠٧) : " المحاسبة العالمية في ضوء معايير المحاسبة المحدثه لعام ٢٠٠٧ المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

19 - ايمان مروان مسلم (٢٠١٨) : " أثر بنود الدخل الشامل على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، ص ٣

20 - المرجع السابق ص ٣٠ .

21 - محمد ابراهيم محمد حسين (٢٠١١) : " تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء اصدارات الهيئات المهنية " ، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو ، ص ٣١٠ .

22 – Financial Accounting Standards Board (FASB), (1997); Statement of Financial Accounting Standards No. 130 "Reporting Comprehensive Income", (FASB Site, p. 6.

23 - معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) ، مرجع سبق ذكره ، معيار المحاسبة رقم (١) " عرض القوائم المالية ، و معيار المحاسبة رقم (٢٦) " الأدوات المالية الاعتراف والقياس".

24 - حسن كامل فرج خميس (٢٠١٨) : " اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي : دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٢ ، العدد الاول ، ابريل ٢٠١٨ ، ص ١٠١ .

25 - توفيق عبدالمحسن عبدالله الخيال (٢٠١٢) : " إعادة تقويم الأصول الثابتة بالزيادة في المنشآت المساهمة السعودية : الفرص والتحديات " ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز . السعودية ، مجلد ٢٦ ، العدد الأول ، ص ٥٠ .

26 - معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) ، مرجع سبق ذكره ، معيار المحاسبة رقم (١٠) " الأصول الثابتة " .

27 - ايمان محمد سعد الدين (٢٠٠٨) : " دراسة اختبارية لآثار المحاسبة باستخدام القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية " ، مجلة البحوث الإدارية ، كلية العلوم الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلد ٢٦ ، العدد الثالث ، يوليو ، ص ٢٠ .

- محمد عبدالعزيز خليفة (٢٠١٢) : " المشكلات الضريبية التي تنشأ نتيجة استخدام نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ١٦ ، عدد خاص ، أكتوبر ، ص ٦٢٦ .

28 - معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) ، مرجع سبق ذكره ، معيار المحاسبة رقم (١٩) " منافع العاملين " ، و معيار المحاسبة رقم (١٣) " أثر التغير في أسعار صرف العملات " .

